● أخبار قصيرة

ديون أوكرانيا للبنك الدولي ترتفع بنسبة ٦٥٪

أفادت وسائل إعلام غربية بأن ديون أوكرانيا لمجموعة البنك الدولي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢٤، مسجلة زيادة بنسبة ٦٥٪، لتصل إلى ٢٢,٦ مليار دولار.
ووفقًا لبيانات صادرة عن وزارة المالية الأوكرانية، فقد شهدت أوكرانيا ارتفاعًا كبيرًا في حجم الاقتراض من البنك الدولي، مما جعله ثاني أكبر دائن خارجي للبلاد بعد الاتحاد الأوروبي، الذي يحتل المرتبة الأولى.
وأشارت التقارير إلى أن هذه الزيادة تأتي في ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها أوكرانيا، نتيجة تداعيات الحرب والتحديات المالية التي تتطلب دعماً دولياً متزايدًا.

روسيا تلوح بإمكانية رفع القيود عن ترسانتها النووية

صرح السفير الروسي للمهام الخاصة في وزارة الخارجية، غريغوري ماشكوف، بأن بلاده قد تضطر إلى إلغاء القيود المفروضة على حجم ترسانتها النووية رداً على استمرار الولايات المتحدة في تطوير أنظمة دفاعها الصاروخي.
وفي مقال نشرته مجلة "الحياة الدولية"، أوضح ماشكوف أن مفهوم الاستقرار الاستراتيجي بشكله الثنائي التقليدي لم يعد قابلاً للتطبيق في ظل الوضع الراهن، خاصة مع دخول عدة أطراف دولية جديدة تؤثر على التوازن العالمي في مجال الصواريخ.
وأضاف السفير الروسي: "في ظل التوتر الحالي مع الغرب وسياسته المعلنة الرامية إلى إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، قد نجد أنفسنا مضطرين للتخلي عن القيود المفروضة على الأسلحة النووية والصواريخ، بهدف تعزيز قدراتنا كماً ونوعاً في هذا المجال."

طرد المهاجرين الباكستانيين غير الشرعيين من أميركا وبريطانيا

قامت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا بترحيل ٦٠٠ مواطن باكستاني غير شرعي من أراضي البلدين خلال الأسبوعين الأولين من شهر يناير ٢٠٢٥.
بدأت الحكومة الباكستانية في الأشهر الأخيرة باتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الطرق البرية والجوية.
خلال الشهر الماضي، منعت قوات الأمن والشرطة في المطارات الباكستانية مئات المسافرين الباكستانيين من السفر إلى الدول الغربية ودول الخليج الفارسي، وذلك للاشتباه في محاولتهم الهجرة غير الشرعية ولعدم حيازتهم تذاكر ذهاب وإياب.

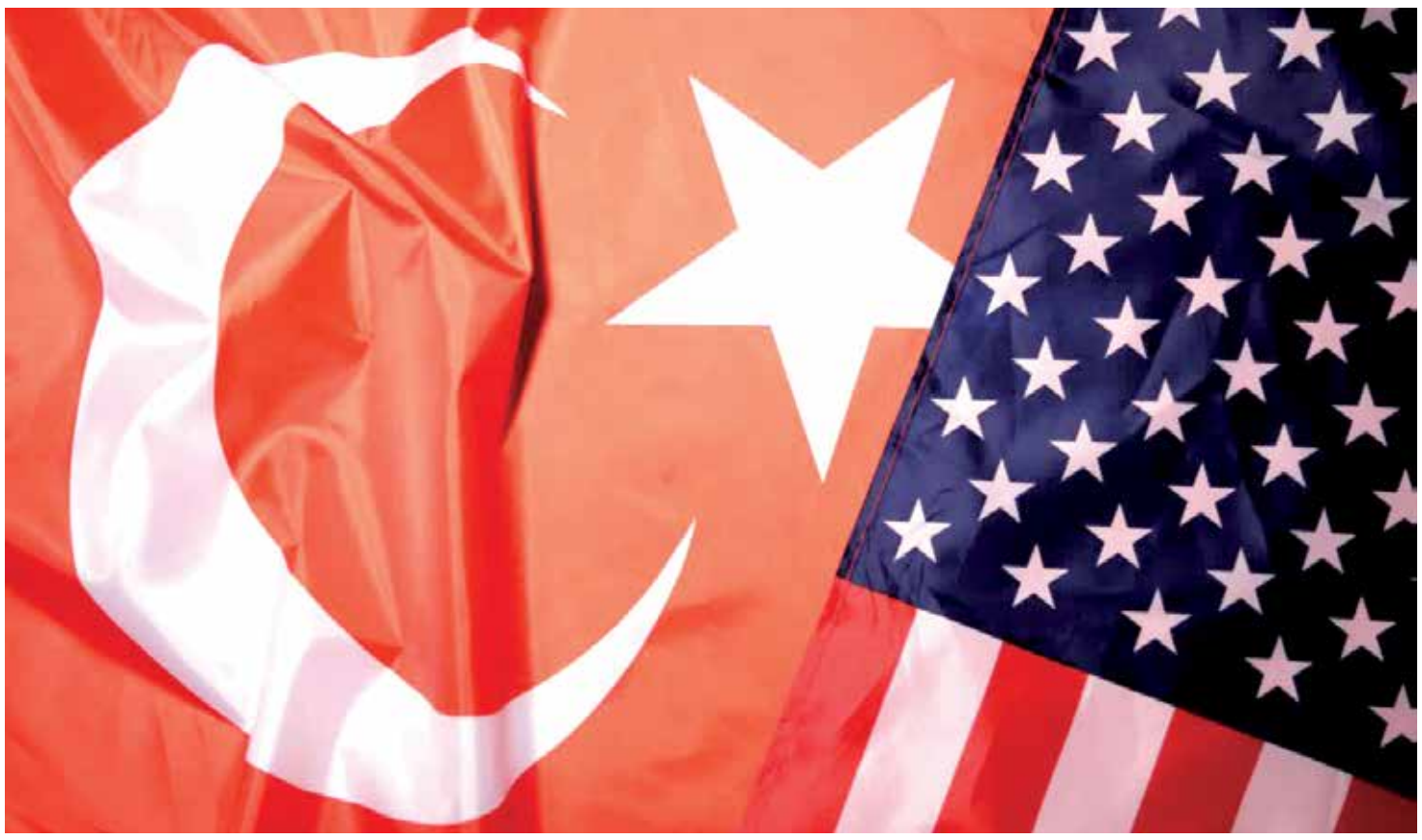

بين التفاؤل والحذر

كيف سيكون شكل العلاقة التركية-الأميركية في الفترة القادمة؟

الوفاق / في خضم المشهد الجيوسياسي المعقد والمتغير باستمرار، تمثل العلاقات التركية الأمريكية نسيجاً متشابكاً من المصالح والتحديات الاستراتيجية.
مع انطلاق الدورة الثانية للرئيس دونالد ترامب، تتجلى أهمية فهم دقائق هذه العلاقات المتعددة الأبعاد، والتي تتجاوز مفهوم التحالف التقليدي إلى شراكة معقدة تحركها المصالح المتبادلة والحسابات الجيوبوليتيكية.
يكتسب هذا التحليل أهمية خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، حيث تسعى كل من تركيا والولايات المتحدة لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية.
مع بدء الدورة الثانية للرئيس الجمهوري دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة، توجه العديد من الصحف والمحللين الأتراك إلى دراسة مسار العلاقات بين واشنطن وأنقرة خلال هذه الفترة.
بعض الصحف القريبة من حزب العدالة والتنمية في أنقرة مثل صباح وأكشام وحريت، تبنت نظرة متفائلة تجاه سياسات ترامب، متوقعة تحسناً كبيراً في العلاقات الأمريكية التركية وازدهاراً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية. بينما يرى محللون آخرون أن ترامب لم يكن يحمل نظرة إيجابية للغاية تجاه تركيا وأردوغان خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ولا ينبغي توقع تغيير جذري مفاجئ.

العلاقات الاقتصادية: أهم اهتمامات تركيا

تشير الأدلة إلى أن بعض الخلافات السياسية الدائمة بين أنقرة وواشنطن ليست سهلة الحل.
لكن هذا لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والولايات المتحدة من ٢١,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٧,٨ مليار دولار في ٢٠٢١، ثم ٣٢,١ مليار دولار في ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٣، بلغ المبلغ ٣٠,٧ مليار دولار. خلال الولاية الأولى لترامب، بلغ متوسط التبادل التجاري السنوي ٢١,٦ مليار دولار.
وأعلنت وكالة الأناضول الحكومية أن الهدف الجديد للحكومة هو تسجيل أرقام قياسية في المبادلات التجارية مع أمريكا. في عام ٢٠٢٤، ارتفع حجم التجارة بنسبة ٥٠٪ تقريباً مقارنة بعام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٢,٥ مليار دولار، مع صادرات تركية مهمة في مجالات المراجل البخارية، الآلات، المعدات الميكانيكية والمجوهرات. ويبقى الهدف الطموح للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً قائماً.
ارتفعت أيضاً السياحة الأمريكية إلى تركيا، حيث سجلت ١,٠١٥,٣٦٣ سائحاً في عام ٢٠٢٢ و١,٣٤٨,٤٠٠ سائح في عام ٢٠٢٣. وفي ١١ شهراً من عام ٢٠٢٤، سُجل ١,٣٦٤,٦٣١ سائحاً، وهو ما يعتبر رقماً قياسياً مهماً.
صرح وزير التجارة التركي عمر بولاد بوجود علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والدفاعية والسياسية والاقتصادية والتجارية، متوقعاً زيادة الاستثمارات المتبادلة. حالياً، يوجد أكثر من ٢٠٠٠ شركة برأس مال أمريكي تعمل في تركيا.
في العام الحالي، يتوقع توسع فرص جديدة في قطاعي النقل والاتصالات. تستعد الخطوط الجوية التركية لزيادة وجهاتها إلى ١٥ رحلة خلال أشهر الربيع.

يرى محللون أن ترامب لم يكن يحمل نظرة إيجابية للغاية تجاه تركيا وأردوغان خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، ولا ينبغي توقع تغيير جذري مفاجئ

من المتوقع أن يساهم خروج تركيا من "القائمة الرمادية" لـ FATF وتخفيض التصنيف الائتماني في فتح الباب أمام مستثمرين أمريكيين جدد. لكن الواقع يشير إلى أن العديد من المستثمرين الأمريكيين فضلوا العمل في أسواق الإمارات والسعودية والكويت وقطر والبحرين على السوق التركية.

الجمارك والتسلح والفضاء

يعد فرض التعريفات الجمركية من أهداف ترامب التي تثير قلق الأتراك. وزير التجارة التركي يأمل في خفض الرسوم الجمركية في قطاع المنسوجات وإزالة القيود على قطاع الفولاد. تأمل تركيا في زيادة التعاون في مجالات الفضاء والتكنولوجيا المتقدمة، خاصة بعد إطلاق أول رحلة فضائية مأهولة والقمر الصناعي TÜRKSAT 6A العام الماضي.
أما في مجال التسلح، فإن إقصاء تركيا من قائمة مشتري طائرات F-35 كان حدثاً مؤلماً. يسعى أردوغان الآن للتفاوض على عودة تركيا للمشروع أو الحصول على بدائل مثل طائرات F-16.

تحذيرات وفرص

يلخص المحلل مراد يتكين رؤيته لترامب بأنه ليس عشوائياً كما يبدو. يجب على تركيا أن تدرك أن ترامب يتوقع مكاسب متبادلة، مستفيداً من الموقع الاستراتيجي التركي مثل مضيقي البوسفور والدردنيل وقاعدة إنجرليك.
تبدو العلاقات التركية الأمريكية في مرحلة دقيقة من التوازن الاستراتيجي المعقد، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية والدفاعية بطرق متداخلة وغير متوقعة. يكمن جوهر هذه العلاقة في قدرة البلدين على التفاوض والمناورة في المساحات الرمادية الدبلوماسية، متجاوزين الخلافات السطحية نحو مصالح أعمق وأكثر استدامة.
المفارقة الكبرى تكمن في طبيعة العلاقة المتقلبة التي تجمع بين استراتيجية التنافس والتعاون، حيث يبدو كل طرف في سعي دائم لتحقيق مكاسب نسبية دون المساس بالمصالح الجوهرية للطرف الآخر.
يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً: هل ستنجح تركيا في استثمار موقعها الاستراتيجي الفريد وتوظيف أوراقها التفاوضية بالشكل الأمثل خلال هذه المرحلة الحساسة؟ المستقبل وحده سيكشف عن مدى نجاح البلدين في إدارة هذه العلاقة المعقدة والمتغيرة باستمرار.

هل خطر النزاع العسكري يحوم حول كازاخستان؟

تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢٥ الذي نُشر خلال الاجتماع الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، صنّف كازاخستان ضمن ١١ دولة أخرى معرضة لخطر كبير من نشوب نزاعات عسكرية في العامين المقبلين. لكن ما مدى جدية هذا التوقع في ظل الظروف الداخلية لكازاخستان؟
يرسم التقرير صورة محفوفة بالمخاطر، مشيراً إلى "المستوى العالي من عدم اليقين في مشهد النزاعات العالمية الحالية، وتصاعد التوترات، وقلة الجهود الدولية لحلها"، مما يضع كازاخستان، كدولة في آسيا الوسطى، تحت تأثير "الحروب بالوكالة والضغوط الاقتصادية من القوى العالمية".
لكن هل يجب حقاً القلق بشأن نشوب نزاع عسكري في كازاخستان في المستقبل القريب؟ للإجابة على هذا السؤال، يمكن النظر في عدة نقاط:
الاستقرار الداخلي النسبي: تتمتع كازاخستان باستقرار سياسي واجتماعي أكبر مقارنة ببعض جيرانها.
السياسة الخارجية المتوازنة: تسعى كازاخستان إلى اتباع سياسة خارجية متوازنة ومتعددة الأبعاد، وإقامة علاقات جيدة مع القوى العالمية بما فيها روسيا والصين والغرب.
عدم المشاركة المباشرة في النزاعات: امتنعت كازاخستان حتى الآن عن المشاركة المباشرة في النزاعات الإقليمية والدولية.
ومع ذلك، هناك عوامل قد تعرض كازاخستان لخطر نشوب نزاع عسكري:

الموقع الجيوسياسي: تقع كازاخستان في منطقة جغرافية تشهد تنافساً بين القوى الكبرى.
التوترات الإقليمية: يمكن أن يؤثر وجود التوتر والنزاع في بعض الدول المجاورة مثل أفغانستان على أمن كازاخستان.
تأثير النزاعات العالمية: قد يؤدي تصاعد النزاعات العالمية وزيادة التوتر بين القوى الكبرى إلى تحويل كازاخستان إلى لاعب في الحروب بالوكالة.
لذلك، رغم تمتع كازاخستان حالياً باستقرار نسبي، لا يمكن استبعاد احتمال نشوب نزاع عسكري في المستقبل القريب بشكل كامل. يمكن أن يكون للوضع السياسي والأمني في المنطقة والتطورات الدولية تأثير كبير على أمن كازاخستان.
يبدو أن على حكومة كازاخستان أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات الأمنية المحتملة من خلال تبني سياسات مناسبة وتعزيز قواتها المسلحة.
يعتقد أيدار أمربابيف، المحلل السياسي الكازاخستاني، أنه نظراً للتوترات الدولية والمواجهة بين الغرب وروسيا والصين، فإن احتمال نشوب نزاع عسكري في كازاخستان مرتفع، لكنه يؤكد أن كازاخستان على الأرجح لن تكون البادئة في هذا النزاع.
يشير أمربابيف إلى أن "روسيا والصين قد صُنفتا كدول تسعى لتغيير النظام القائم في عقيدة الأمن القومي الأمريكية"، ويعتقد أن "كازاخستان تقع حالياً في مركز حروب معلوماتية هجينة يمكن أن تؤدي في ظروف معينة إلى العنف واضطرابات اجتماعية أو نزاعات عرقية".
يرى هذا المحلل السياسي "كازاخستان كساحة لعب للقوى الدولية"، ومع إشارته إلى "جهود الحكومة الكازاخستانية لمنع إثارة أي عدوان"، يعتقد أن "النزاع العسكري في كازاخستان لن يبدأ على الأرجح من قبل هذا البلد".
يؤكد أمربابيف تقرير المخاطر العالمية ٢٠٢٥ بشأن وجود كازاخستان ضمن مجموعة الدول عالية المخاطر، لكنه يشير إلى أن "هناك دولاً ومناطق أخرى في العالم تتمتع بمؤشر توتر أعلى".

امتنعت كازاخستان حتى الآن عن المشاركة المباشرة في النزاعات الإقليمية والدولية، ومع ذلك، هناك عوامل قد تعرضها لخطر نشوب نزاع عسكري